

اسم المصدر : الرياض

التاريخ: 2013-06-24 رقم العدد: 16436 رقم الصفحة: 12 مسلسل: 76 رقم القصة: 1

رفض رفع رسوم تصديق معاملات المواطنين في "الخارجية"

## «الشورى» يحذر من تخصيص أراضي المطارات ويطالب ببناء مدن لها فيها وتهيئة مرافقها للمعوقين أعضاء ينتقدون أداء «التقاعد» ويتساءلون عن تعثر نظامه منذ ١١ سنة



مساعد رئيس المجلس، د. فهد الحمد أثناء الجلسة الخامسة والثلاثين



العضو غازي بن زفر يداخل وعضو آخر يتابع



جانب من الأعضاء أثناء مناقشة تقرير التقاعد

**عضو تنتقد عنصرية المؤسسة للرجل وآخر.. أين يذهب معاش الموظفة بعد وفاتها..؟  
اللجنة الثقافية: تقرير الإعلام لم يبن على مؤشرات دقيقة بشأن الميزانية والوظائف الشاغرة**





جانب من العضوات أثناء الجلسة

**الرياض - عبدالسلام الجبوري**  
أقر مجلس الشورى أمس الأحد توصيات لجنته للنقل والاتصالات وتقنية المعلومات تجاه تقرير هيئة الطيران المدني، وشدد على أهمية المحافظة على أراضي المطارات وعدم تخصيصها لجهات أخرى والشروع في بناء مدن المطارات في الأجزاء المخصصة من تلك الأراضي بالمشاركة مع القطاع الخاص.

وطالب المجلس هيئة الطيران المدني بتهيئة مرافق المطارات في المملكة وتجهيزاتها بما يلزم متطلبات ذوي الاحتياجات الخاصة وفقاً للمواصفات العالمية، كما وافق على توصية للجنة النقل تشدد على التزام الهيئة بمعايير الجودة العالمية في التشغيل والصيانة والتحديث المستمر لصالات المطارات ومرافقها.

وأيد مجلس الشورى توصية لجنة الشؤون المالية بشأن رسوم التصديق على الوثائق التي تقدم إلى وزارة الخارجية وخاصة الوثائق التجارية ورفض رفع الرسوم من ناحية أخرى ناقش المجلس تقرير المؤسسة العامة للتقاعد واستمع إلى عدد من مداخلات الأعضاء قبل أن يعيد التقرير للجنة الإدارة والموارد البشرية للرد على ما أثير حول أدائها.

وفي مداخلته لرئيس اللجنة الأمنية طالب العضو محمد أبو ساق المجلس بمتابعة قراراته الصادرة عنه والتي بذل فيها جهداً كبيراً حتى خرجت منه، والمرفوعة لخدم الحرمين مشيراً إلى القرارات المتعلقة

التي تواجه الوزارة، والوظائف الشاغرة حيث إن التقرير لا يعكس رؤية أو تخطيطاً استراتيجياً سواء على المدى القصير أو البعيد، مما يجعل تقرير الوزارة مفتقراً إلى الدقة والمعلومات التفصيلية، كما تطرقت اللجنة إلى أبرز الصعوبات التي تواجه الوزارة والتي تمثلت في عدم شغل الوظائف وقصور أداء القناة الثقافية وبرامجها وقصور الإعلام الداخلي والخارجي، كما أن الوزارة لا يوجد لديها تدقيق في إيراداتها. وقالت العضو فاطمة القرني إن على وزارة الثقافة والإعلام العمل على إيجاد عقود رسمية للمتعاقنين وأن تعطي الفرصة للشباب والشابات المميزين بالحصول على وظائف رسمية بالوزارة، وأن تستحدث حلولاً له.

بالمجلس الأمير خالد آل مشاري آل سعود أن على المؤسسة البدء في تطبيق برامج تكافئية للمتعاقدين وأن تبدأ في دراسات تهتم بمجتمع المتقاعدين وحاجاتهم والفرص التي تسنح للاستفادة من خبراتهم كما هو معمول به في الخارج، وقال إن على المؤسسة القيام بدورها في رعايتهم بعد التقاعد لأنهم قدموا ما لديهم في خدمة الدولة طوال سنوات عملهم وتساءل عضو المجلس عبدالرحمن الراشد عن العجز الذي تعانيه المؤسسة في رواتب العسكريين والذي يشير إلى أن وزارة المالية قامت بتغطية ذلك العجز والذي بلغ ٢.٥ مليار ريال في عام ٢٠١٠ م، وهل قامت المؤسسة بدراسة أسباب ذلك العجز وهل قدمت حلولاً له.

في المملكة والتي لازالت تحت الدراسة منذ سنوات طويلة. واستغرب العضو محمد الرحيلي خصم ٩٪ من راتب الموظفة للتقاعد ثم حرمان ورثتها منه في حال وفاتها، فيما طالب العضو عبدالله الحربي بحضور محافظ المؤسسة العامة للتقاعد لإيضاح استثمارات وأردات المؤسسة ومركز الملك عبدالله المالي، مشيراً إلى أن دراسة أعدتها الجمعية الوطنية للمتقاعدين تشير إلى أن ٤٠٪ من المتقاعدين يسكنون في منازل مستأجرة. وتساءلت العضو أمل الشامان: ماذا فعلت المؤسسة بشأن رواتب المتقاعدين الذين تقل عن ٢٠٠٠ ريال؟ وهل نظرت المؤسسة في حال المتقاعدات؟ وماذا فعلت المؤسسة بشأن امتيازات المتقاعدين كأعقائهم من الرسوم بالقطاعات الحكومية ماذا عن استفادة المرأة العاملة من لعاشر التقاعدي لزوجها المتوفى؟

وقالت الشامان إن على المؤسسة لفتح فروع نسائية لها الصلاحيات لإدارية لإنهاء معاملات المتقاعدات، وأضافت "لا يلبق بمؤسسة التقاعد تقاعد أن يكون عدد الوظائف نسائية فقط ١٢ وظيفة نسائية" زادت الشامان في مداخلتها: إن لراًة في معاملات المؤسسة تعاني مميزاتاً واضحة مقارنة بالرجل رغم أنها تدفع نفس مبلغ الاشتراك الذي دفعه الرجل، والمؤسسة مطالبة برفع نسبة توظيف المرأة في المؤسسة عدم الاكتفاء بالوظائف الدنيا، بل مكينها من شغل الوظائف القيادية بها. كما اقترحت استحداث إغاثة ورية لعائلة الموظف المتوفى إلى ين إنمام الإجراءات الروتينية في ذه الحالة.

وأرى رئيس اللجنة التعليمية

إلى هيئة بأن تعمل على تطوير آليات عملها لتتمكن من المنافسة في الفضاء الإعلامي الضخم وبما يتناسب مع حجم المملكة العربية السعودية. وأكدت اللجنة أهمية أن تعيد على وزارة الثقافة والإعلام هيكلتها قطاعياً التعليمي الثقافي بما يناسب مكانة المملكة وإمكاناتها التراثية والثقافية واعتماد برامج استراتيجية قادرة على إطلاق نهضة ثقافية توازي التطور الاجتماعي والاقتصادي في البلاد.

وأجمع عدد من الأعضاء في مداخلاتهم على تدني الاهتمام بالشأن الثقافي من قبل الوزارة وطالبوها بإعادة هيكلتها عملها الثقافي بما يتناسب مع واقع المملكة الثقافي. كما انتقد أحد الأعضاء إهمال الوزارة للإعلام الجديد، موضحاً أن المتابع السعودي يتصدر نسبة متصفح مواقع التواصل الاجتماعي التي يرى أنها ستفرض قريباً واقعا إعلامياً جديداً يهدد وجود الإعلام التقليدي.

وتابع عضو آخر أن بعض القنوات السعودية ليست إلا شاشات لعرض الصور مستشهداً بمستوى قنواتي القرآن الكريم والسنة النبوية التي يمكن تطويرهما لتتلاءم مع كونهما قناتين فضائيتين تبثان من أظهر وأقدس بقاع الأرض. من جهته انتقد أحد الأعضاء واقع اللغة العربية في الإعلام السعودي، مشيراً إلى أن واقعها الحالي يدعو للتحرك باتجاه إنقاذها من التسطيح الذي تتعرض له.

الوزارة إدارة جديدة بمسمى الإعلام الإلكتروني كي يكون لوزارة الإعلام حضور في شبكة الإنترنت. وطلب عضو المجلس سلطان السلطان من رئيس الجلسة الدكتور محمد الجفري نائب رئيس مجلس الشورى بأن يلقى مداخلته وهو واقف على قدميه إلا أن رئيس الجلسة الدكتور محمد الجفري طلب من العضو بأن يلقى مداخلته وهو جالس. وعندما بدأ العضو في الحديث طالب في توصية له أن ينقل تخصص الثقافة من وزارة الثقافة والإعلام إلى وزارة التربية والتعليم وعندما بدأ في وصف أهمية الثقافة وكيف أنها تمثل جزءاً من ثقافة المجتمع، قاطعة الجفري مطالباً منه التحدث في المداخلة عن تقرير وزارة الثقافة والإعلام لا أن يصف الثقافة وأن يلقى محاضرة عن الثقافة، عندها قال السلطان: أنا عضو في المجلس ولي حق قانوني بأن أقدم تعديلاً على أي نظام ضعيف أو تعديل نظام قائم أو حتى تقديم توصية. وطالبت اللجنة الثقافية في توصيتها على التقرير هيئتي الإذاعة والتلفزيون والإعلام المرئي والمسموع تطوير البثات عمل القطاعات التي تشرف عليها بما يحقق لها المنافسة في سوق البث الفضائي المحتمد بالقنوات والإذاعات، وكذلك العمل على تنظيم البث الإذاعي والتلفزيوني القادم من الخارج بكافة أنواعه. ومن التوصيات التشديد على وكالة الأنباء السعودية بعد تحولها

وأكد العضو سليمان الحميد أن الوقت قد حان لإعادة النظر في وضع المؤسسة العامة للتقاعد من حيث اتساع فجوة العجز الذي تعاني منه المؤسسة عاماً بعد عام، فيما حذر العضو مصطفى الإدريسي أن تنامي العجز المالي في بند حساب العسكريين وقال إنه يحتاج إلى تحرك عاجل خصوصاً أن الدراسات تتوقع أن يلحق به بند حساب المتقاعدين المدنيين قريباً، وأيد عضو التحرك العاجل لمواجهة العجز المتوقع، مطالباً بإعادة النظر في آلية الاستثمار الحالية وكفاءة القائمين على توجيه بوضلة الاستثمار في المؤسسة.

إلى ذلك انتقدت لجنة الشؤون الثقافية والإعلامية تقرير وزارة الثقافة والإعلام والذي وصفته بأنه لم يبن على المؤشرات الدقيقة والواضحة وذلك فيما يتعلق عن أوجه صرف الميزانية والصعوبات